لالتبس بإفراد الرجل، ولا يكون اللبس في القرية لأنها لا توصف بالحي ومثل ذلك ما لزم من أسماء الجموع الوصف بالجمع فرقا بينه وبين الجنس ولذلك مثل بالقوم لأنه لا نكون صفتهم إلا جمعاً، وكذلك نسوة، وهذا أصل في حذف المضاف وهو رفع اللبس[1].

وقوله: لأنك قصدت قصد الأب:

إذا قلت بنو في المذكر صرفت. ولو كان مؤنثاً لم تصرف. ولو لم تقل بنو جاز الوجهان.

وقوله: وإن جعلتها أسماء للقبائل فجائز حسن:

يريد إن لم تصرف قريشاً وأخواتها جاز على أن تريد القبائل[2].

باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة:

---

(1) هذه الأسماء ونحوها في الصرف على وجهين: على أنك أردت بقولك هذه تميم ـ هذه بنو تميم وهذه جماعة تميم فحذفت بني وجماعة وأقمت تميماً مقامها كما قال جل وعز: ﴿وسئل القرية﴾ [يوسف :82] المعنى واسأل أهل القرية وكما قالت العرب بنو فلان يطؤهم الطريق أي أهل الطريق فإذا جعلت تميماً اسماً للقبيلة. قلت هذه تميم وهذا رجل من تميم ومن جذام يا هذا لم تصرفه.. وإن جعلته اسماً للحي صرفته.

الزجاج57

(2) هي من أسماء الأحياء كمعد وثقيف، وقريش لا يجوز فيها بنو قريش كما تقول بنو تميم لأنه اسم للجماعة. وجاء في شرح أدب الكاتب للجواليقي:
وقريش قيل سميت قريشاً لتقرشها أي لتجمعها وقيل سميت قريشاً لأنهم كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أصحاب ضرع وزرع والقرش الكسب وروى عن ابن عباس أنه قال قريش دابة تسكن البحر وأنشد في ذلك:

وقـريـش هـي تسكـن البحـ ر بهـا سميـت قـريـش قـريشـا

انظر المقتضب 3/361، والخزانة 1/98
والمعارف لابن قتيبة 31/32 والكشاف 4/235
والبحر المحيط 8/513